

■ أساليب تحليل المضمون في المعالجة التوثيقية «التحليل التوثيقي»

د. أحمد بن مرسل

معهد الإعلام والاتصال

جامعة الجزائر

مقدمة:

إن تحليل المضمون بأساليبه المتباينة التطبيق من تخصص علمي إلى آخر، هو لدى الباحثين أداة عامة للتعرف على ما يحمله الكلام في أشكاله المختلفة (منطوق، مكتوب، مؤوم) من معلومات مختلفة (1). وهذا من خلال توظيفه لإجراءات تصنيف هذا الكم المعلوماتي المدروس على مستوى محتوى النص المبحوث إلى شبكة من الفئات لا يأخذ الباحث أثناء وضعها بعين الاعتبار في أغلب الحالات الخصائص التكوينية للمضمون المبحوث، خلافا لما يحدث على مستوى أسلوب تحليل الخطاب حيث يبقي الباحث نطاق معالجته لمعاني النص في إطار البناء الداخلي لهذا الأخير (2).

ومهما تعددت تقنيات التحليل بين أسلوب تحليل المضمون، وتحليل الخطاب، وتباينت خطواتهما الإجرائية في التعامل مع مادة التحليل، إلا أن الهدف يبقى واحداً. وهو الوصول إلى التعرف على ما يحمله النص من معلومات مختلفة، قصد توظيفها في غرض علمي محدد، أو في مجال إجتماعي معين. وهذا من خلال استخدام أسلوب التحليل الذي يفيد علمياً معنى القيام بتفكيك مضمون مادة التحليل أو مبنائها إلى المكونات الأساسية للتعرف على ما يحمله من معاني مختلفة في شكل معلومات(3).

وتبعاً لما ذكر فإن توظيف تحليل المضمون بأساليبه المختلفة في الأغراض العلمية الوثائقية (دراسات علم التوثيق) معناه المعالجة المعلوماتية لمحتويات الوثائق قصد حصر هذه المعلومات، والتعرف على طبيعتها وخصائصها، لاستغلالها في مجال علمي محدد يتمثل كما ذكر سابقاً في أغراض توثيقية. لذا فإن العديد من الباحثين في تعريفهم لذلك لم يترددوا في الإشارة إلى التوثيق بأنه علم قائم بالدرجة الأولى على مجموعة من العمليات والأساليب الفنية التحليلية، ذات الهدف الكامن في توفير أقصى استخدام للمعلومات المنشورة في المطبوعات العلمية والفنية وغيرها من الوثائق الأخرى(4).

ويتجلى من العرض السابق أن تناولنا في هذه الدراسة لتحليل المضمون يقتصر على جانب علمي محدد، ينحصر في زاوية استخدامه لأهداف توثيقية. وهو الجانب المعروف لدى الباحثين بالتحليل التوثيقي(5). الذي يقوم على عملية النقل للمعلومات الخاصة بالوثائق بين أطراف متعددة، تتمثل في المرسل الذي هو هنا المؤلف صاحب الوثيقة مادة التحليل، والمكتبة التي هي الجهاز الذي يسهر بإمكانياته الفنية والمادية على هذا النقل للمعلومات، والقارئ المستقبل لهذه المعلومات(6).

وبذلك فإن التحليل التوثيقي يعد موضوعاً أساسياً من مواضيع علم الإعلام والاتصال، لكونه يقوم على الربط المعلوماتي (الإتصال) بين أطراف

عديدة لجعلها على موجة واحدة في مواجهة رسالة معينة، وهو التعريف الذي لا يختلف في جوهره مع التعريف المقدم للإتصال من طرف الباحثين(7).

إلى جانب ارتباط موضوع التحليل التوثيقي بعلوم الإعلام والاتصال، فإن رجال الإعلام اليوم في مختلف مراكزهم المهنية، ومسؤولي مؤسسات وسائل الإعلام الجماهيري ورجال البحث الأكاديمي في الجامعات هم بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التعامل مع التحليل التوثيقي للتحكم في استغلال المعلومة بالكيفية المطلوبة وفي الوقت المناسب، خاصة ونحن نعيش عصر ميلاد المجتمع الإعلامي، وصناعة المعلومة(8).

لكن مقابل هذا التطور الهائل الذي شاهده العالم في مجال التحكم في تقنية المعلومة، وأساليب معالجتها، يسجل على مستوى بحث علم التوثيق في الدول العربية أنه مازال في طور ربط محاوره الأساسية ببعض نماذج التصنيف، وكتابة الفهارس كما تدل على ذلك العديد من المراجع العربية الصادرة بهذا الشأن، ولم يخط كما هو الوضع في بلدان أخرى، خاصة منها الغربية، إلى مرحلة تناول التقنيات المتطورة، والأساليب المبتكرة حديثاً في مجال معالجة معلومات الوثائق. وأمام هذا الفراغ المسجل، رأيت أنه من واجبي تقديم هذا الجهد العلمي المتواضع إلى الساحة العلمية عسى أن يجد طريقه نحو المساهمة، ولو بقدر يسير في سد هذا الفراغ.

تعريف تحليل المضمون:

إن استخدام تحليل المضمون في المجال التوثيقي، أو ما اصطلح على تسميته بالتحليل التوثيقي كما ذكر من قبل هو كما عرفه الباحث «Maurice Coyaude - موريس كويو» عملية التعرف على الوحدات المفرداتية lexicales -

ذات التمثيل للمفاهيم الهامة لوثيقة ما (9). كما عرف الباحث «Jacques Chaumier - جاك شوميير» التحليل التوثيقي، بأنه التحليل المعلوماتي الذي هو عملية أولية أساسية التي بدونها لا يوجد استخدام ممكن للمعلومات. مضيفاً أن تحليل المعلومات هو معالجة المضامين المعلوماتية قصد التعرف عليها وتصنيفها (10).

أما الباحث محمد السعيد فودة فقد عرف من جهته التحليل التوثيقي بأنه عملية تلقي الضوء على هدف الكتاب ومحتوياته لتمييزه عن غيره من (11) الوثائق الأخرى، بل وعن غيره من طبعاته المختلفة.

إن المتأمل في التعاريف المختلفة المقدمة يسجل أن صياغاتها المتنوعة تمحورت حول إبراز فكرة واحدة مفادها: أن التحليل التوثيقي هو المعالجة التحليلية (التفكيك الذي يؤدي إلى التصنيف إلى فئات) لمضامين الوثائق المؤدية إلى التعرف على الخصائص المعلوماتية لكل وثيقة على حده، وهذا من أجل تقديم مضمونها بكيفية تختلف عن محتواها الأصلي، تسهل في مرحلة قادمة عمليات العثور على هذه الوثائق، وتصفحها. لأن عملية تسجيل وثيقة ما في شكلها الأصلي داخل نظام توثيقي معين يشكل صعوبة كبيرة أمام الباحث التوثيقي، بسبب طول محتواها، وتقديمه المعقد غير الملائم لهذا النظام التوثيقي المعمول به، لذا يلجأ هذا الأخير إلى عملية تحويل هذا المحتوى الأصلي بفضل خطوة التحليل التوثيقي، الذي يتم وفق نموذج عام معمول به على مستوى هذا النظام التوثيقي المعتمد، قصد الوصول إلى إنتاج ثاني لمضمون الوثيقة يتلاءم وتقنيات هذا الأخير (12).

إن مصطلح التحليل التوثيقي كما يبدو يتكون من كلمتين الأولى تفيد معنى تفكيك الشيء إلى مكوناته الأساسية، وفق ما تم التطرق إلى ذلك سابقاً.

أما كلمة توثيقي فهي تشير إلى كلمة وثيقة التي اشتقت من كلمة الفعل الثلاثي وثَّق، وهي تعني الشيء المحكم من حيث توفر كل الثقة في مضمونه، أي أصلي موثوق فيه لا تشوب محتواه شائبة (13).

أما وثيقة "document" في اللغة الفرنسية فهي ذات أصل لاتيني، وتعني فعل عَلمَ "Enseigner" وتطلق عادة على الشيء الذي يمكن أن يطلعنا على أحداث ما. ومن ذلك أصبحت هذه الكلمة تشير إلى كل شيء منسوخ أو مطبوع أو منقوش أو مرسوم، أو مصور، أو مسجل في فيلم أو أسطوانة صوتية ... إلخ يتضمن وقائع أحداث معينة، ويمكن استخدام هذا المضمون في التعرف على الوقائع المشار إليها (14).

ويتجلى من التعريفين السابقين لكلمة وثيقة أنها الشيء المحكم من حيث أصالة تمثيل مضمونه لحدث معين، أو فعل ما، والذي يمكن استخدامه كمصدر موثوق فيه للتعرف على وقائع هذا الحدث وتطورات ذاك الفعل.

وبالرغم من ارتباط مصطلح توثيق بكلمة وثيقة من حيث الاشتقاق اللغوي إلا أنهما يختلفان من حيث المدلول العلمي كما هو موضح في التعاريف المقدمة سابقا لكل مصطلح على حده. ويعود هذا الاختلاف إلى ارتباط الوثيقة من حيث وجودها الأول بالمكتبة وبمفهوم تخزين المعلومات، الذي عرف منذ القدم، عكس التوثيق الذي هو وليد العصر الحديث، والذي ارتبط ظهوره بمفهوم استغلال المعلومات المخزنة (15).

وإذا بحثنا سر هذا الفارق الزمني الشاسع بين ظهور كلمة الوثيقة، ومصطلح التوثيق فإننا نسجل أن الوثيقة ارتبط وجودها منذ القدم بوجود المكتبات، حيث تشير المراجع التاريخية بهذا الشأن إلى أن ظهور المكتبة ارتبط بإقامة الأديرة المسيحية. لأن القرن المسيحي اعتمد في انتشاره خلال عهده الأولى على الكتب الدينية. ومن هنا أصبحت مهمة توفير الكتاب

الديني في الدير أمرا لا بد منه. ومن أجل ذلك أقيمت المكتبات منفصلة عن أماكن العبادة داخل هذه الأخيرة، بغرض فقط تخزين هذه الكتب الدينية والاحتفاظ بها. ومن أشهر هذه المكتبات نسجل مكتبة دير «سانت كاترين» في مصر التي أقيمت في القرن الثاني الميلادي، والتي تضم حتى يومنا هذا مخطوطات دينية نادرة، إلى جانب مكتبة دير مونت كازينو بإيطاليا (16) ... إلخ.

أما المكتبة في الحضارة العربية الإسلامية فارتبط وجودها بانتشار حرفة صناعة الورق، وسجلت كتب التاريخ بهذا الصدد: أنه في القرن الثالث الهجري بلغ عدد حوانيت الوراقين في بغداد وحدها مائة حانوت. الأمر الذي شجع التأليف، حيث بلغت كتب الشافعي وحده مائة مؤلف، وكتب الجاحظ مائة وعشرين مؤلفا، وجابر بن حيان ثلاث مائة مؤلف، والرازي مائتين وخمسين مؤلفا.

إن توفر الورق وما رافقه من انتشار للعلوم في فترة الخلافة العباسية بدءا من نهاية القرن الثاني، وبداية القرن الثالث الهجريين، ساعد على ظهور المكتبات بمعناها الحديث مثل بيت الحكمة في بغداد، ومكتبة الأمويين في الأندلس، الذي بلغ حجمها 400 ألف مجلد، وهي مكتبات لم تضم فقط ما أنتجه العلماء العرب والمسلمون من إنتاج علمي، بل احتوت أيضا كتب الحضارات الأخرى، وهذا بمساهمة الخليفة «المأمون» الذي بعث إلى بلاد الروم آنذاك، واليونان بمن يأتيه بتراث الحضارتين اليونانية والرومانية (17).

اعتمدت المكتبات في العصر الإسلامي على النظام المفتوح في تعاملها مع القراء. حيث وضعت الكتب في غرف على رفوف جدرانها، فوق بعضها البعض بطريقة تسمح دائما للكتاب ذي القطع الأكبر أن يكون أسفل الكتاب الأصغر منه قطعاً حتى تتماسك هذه الكتب فوق الرف. حيث يكتب في كعب

كل مرجع عنوان الكاتب، واسم مصنفه، حتى يتعرف القارئ عليه بسهولة. لأن هذا الأخير كان حراً في دخوله إلى الرفوف لاقتناء بنفسه المرجع الذي يبحث عنه، طبعا وهذا بمساعدة أمين المكتبة. مع العلم أن هذه الغرف موصلة بأروقة، وممرات طويلة تسهل عملية دخولها. كما أن تنظيم الكتب داخلها تم على أساس الموضوع الذي تعالجه، فكل موضوع خص بغرفة واحدة أو غرفتين أو أكثر، حسب حجم كتبه (18).

يكشف القارئ من هذا العرض التاريخي الموجز لتاريخ ظهور المكتبة أن وجودها ارتبط بحاجة تخزين الكتب والاحتفاظ بها، لاستعمال فئات إجتماعية معينة، مثل: رجال الدين، وصفوة العلماء الباحثين في وقت لم يزدهر فيه العلم بالشكل الذي هو عليه اليوم، ليشمل كل فئات المجتمع، وبالتالي فإن هذا الاستعمال كان محدودا، لم يتطلب سوى السهر على تخزين الكتب فوق رفوفها ليتعامل معها القارئ مباشرة. ومن هنا لم تدفع الحاجة إلى التفكير في إيجاد الكيفيات الملائمة لمعالجة معلومات مضامينها لتسهيل مهمة العثور عليها، والإطلاع عليها من طرف القراء الشيء الذي أدى إلى تأخير ظهور ما يعرف اليوم بالتوثيق لغاية نهاية القرن التاسع عشر، حين قام المحامي البلجيكي «Paul Atlet - بول أتلي» ببحاث شكلت البداية التاريخية لعلم التوثيق، ولتقنيات معالجة معلومات الوثائق في الغرب. وهذا بعد ظهور مراكز الأرشفة الضخمة خاصة في مجال السلطات المدنية، والقضائية، والجبائية بمخزوناتهما من الوثائق المقدرة آنذاك بعشرات آلاف المستندات، وتأسيس المكتبات الضخمة في إطار التقدم السياسي الذي حققته أوروبا آنذاك، وما صاحب هذا التقدم من توسع للعلم وانتشار الثقافة.

في ظل الظروف السالفة الذكر، كان لا بد من الانتقال من مرحلة تخزين الوثائق إلى مرحلة استغلال معلوماتها بطرق وكيفيات تضمن التسيير المحكم

لها على مستوى مراكز وجودها بأعدادها الضخمة، التي أصبحت تعد بمئات الآلاف خاصة وأن وسائل التقدم العلمي، والتطور التقني المحققة ميدانيا في ذلك الوقت ساعدت على ذلك. وبالفعل جاءت جهود «بول أтли» لتعبر عن هذا الإنشغال، ولتكون البذرة التي أقامت أسس التحليل التوثيقي (19). وهذا باستعماله لأول مرة في التاريخ مصطلح التوثيق، بعد تحويله للمعهد الدولي للبيوغرافيا الذي أسسه سنة 1892 مع زميله «Lafontaine Henri - لافونتان هنري» إلى المعهد الدولي للتوثيق. وقام من جهته بعد هذه الفترة (1929 - 1933) «H.G. Bliss - ه.ج. بليس» بأبحاث استهدفت تطوير تقنيات التوثيق، كما نشر بول أтли سنة 1934 من جهته كتابا بعنوان: «- traité de documentatation - رسالة التوثيق» (20) الذي تعرض فيه إلى تقنيات معالجة المعلومات الوثائقية. ثم تواصل هذا الجهد ليدخل التوثيق مجال التعليم سنة 1945 من طرف الإتحاد الفرنسي لهيئات التوثيق (U.F.O.D.) ويتوج في فرنسا سنة 1946 بنشر «Gerard Cordonnier - جيرار كوردوني» للأساليب الجديدة للتوثيق، وتأسيس سنة 1950 لأول معهد لتدريس التوثيق تحت اسم المعهد الوطني لتقنيات التوثيق (I.N.T.D.) مع الإشارة إلى أن منظمة اليونسكو قامت قبل سنة من ذلك بتنظيم الندوة الدولية حول تحليل الوثائق العلمية (21).

ما يمكن قوله في نهاية هذا العرض أن التحليل التوثيقي أصبح في الخمسينيات علما قائما بذاته من حيث تقنياته الخاصة، وأساليبه المستقلة. وهذا بعد استعانتة بعلوم أخرى مثل: الرياضيات، اللسانيات، الإحصاء، وأساليب تحليل الرسائل الإعلامية، خاصة منها المطبقة في تحليل النصوص الصحفية. إلى جانب إدخال الحاسب الالكتروني في معالجة معلومات الوثائق بدءا من سنة 1952، وظهور ما يسمى بالتحليل الآلي للوثائق في بداية الستينيات (22).

وتبعاً لذلك فإن التحليل التوثيقي كما ذكر آنفاً أصبح يعني المعالجة التحليلية لما تتضمنه محتويات الوثيقة من معلومات. وهذا قصد التوصل إلى تحديد نوعية هذه المعلومات، وخصائصها بكيفية تسمح بإعادة إنتاج أصل هذه الوثيقة في شكل منتج مكيف مع نظام التوثيق المعتمد، وقادر على تسهيل مهمة العثور عليها، وتصفحها من طرف القارئ، ومن أجل التوصل إلى معالجة علمية دقيقة لمعلومات محتويات الوثائق كان لا بد على الباحثين في علم التوثيق، استغلال التقدم العلمي الحاصل في مجال البحث العلمي، والتطور التكنولوجي، خاصة ما تعلق منه بالابتكارات الهائلة الحاصلة في مجال تقنيات استغلال الحاسب الآلي في معالجة المعلومات من حيث التحليل والتخزين. في وقت أصبحت فيه مراكز الأرشفة، والمكتبات تستقبل يومياً آلاف الوثائق لا سيما منها النوريات الصحفية، والمجلات العلمية كما نتطرق إلى ذلك بالتفصيل لاحقاً. وبالتالي كان عليها بالخطوة السالفة الذكر، حتى تتمكن من المعالجة السريعة والبقية لهذا الكم الهائل من الوثائق.

إنّ هذا التعاون الذي حصل بين العديد من التخصصات العلمية، وعلم التوثيق، وبين هذا الأخير وتقنية المعالجة الآلية للمعلومات أدى إلى تشعب أنواع هذا التحليل، وإلى توسع أساليب استخدامه، وتعدد تقنياته كما يتجلى لنا ذلك في النقطة الموالية.

أنواع التحليل التوثيقي:

يرى الباحثون(23) أنه يمكن تقسيم التحليل التوثيقي إلى نوعين مختلفين من المعالجة للمعلومات، من حيث إنجاز هذه العملية، وأهدافها وهما على التوالي:

1 - التحليل التوثيقي بواسطة التكتيف النصي "condensation"

إن التحليل التوثيقي بواسطة تكتيف نص الوثيقة، يهدف إلى تحويل هذا المحتوى الأصلي إلى حجم أقل من خلال القيام بعملية التلخيص. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق في علم التوثيق بين مصطلحي: التلخيص «Résumé» الذي يفيد تقليص نص الوثيقة بعد تحليلها إلى حجم أقل، والتركيب «synthèse» الذي هو ضد التحليل، والقائم على التوليف أي الجمع بين أكثر من مضمون وثيقة واحدة ليُجمل في عمل تركيب واحد. وإن التلخيص في التحليل التوثيقي يمكن أن يصنف بدوره على أساس الشكل الذي يأخذه العمل التلخيصي أو المصدر (المحلل) وهي القاعدة التي على أساسها يتم تصنيف هذه الملخصات إلى نوعين هما: (24)

أ - تصنيف الملخصات حسب الشكل:

يمكن تصنيف الملخصات حسب الشكل إلى الأنواع التالية:

- الملخص الإخباري أو التحليلي: le resumé informatif ou analytique

هو الملخص الذي يتكون من عدة أسطر، ودوره هو تعويض نص الوثيقة الأصلي. لذا فهو يتضمن وصفا كاملا لما جاء فيها من نقاط، إلى جانب الإشارة إلى المنهج المعتمد فيها من طرف صاحبها. وإلى النتائج المتوصل إليها، وتقديم هذه الأخيرة إذا كانت في شكل رقمي. وعادة ما يتكون هذا النوع من الملخصات من 50 إلى 200 كلمة.

- الملخص الدال: le resumé indicatif ou signalitique

يقوم هذا الملخص على مبدأ الإشارة بصورة وجيزة إلى المواضيع المحتواة في الوثيقة، لذا فهو قصير جدا لا يتعدى جملة، أو عدة جمل، وطوله من 10 كلمات إلى 30 كلمة.

- الملخص النقدي: le résumé critique

هو التقييم الخاص الذي ينجزه المحلل بعد قراءته لوثيقة ما في شكل استنتاجات شخصية تعرض بصورة صريحة واضحة ووافية حول الفكرة أو الأفكار موضوع النقد. وهذا النوع من الملخصات يحمل دائما في نهايته توقيع صاحبه.

- التقرير: le compte rendu

هذا النوع من التحليل هو التلخيص الذي يشمل أكثر من وثيقة ذات علاقة بطرح موضوع واحد. وهذا من خلال قيام الباحث بتحليل مضامينها في شكل موجز، يعطي فكرة عامة عن ما احتوته من أفكار حول هذا الموضوع.

- الملخص المختطف: l'extrait ou digest

يتميز الملخص المختطف في عرضه التحليلي المختصر للوثيقة بقيام الباحث المحلل بتدعيم عمله هذا بين الحين والآخر باستشهادات أصلية مقتطفة من نص الوثيقة. لذا فهو يمتاز بطوله مقارنة بأنواع الملخصات الأخرى وهو يتكون من 10 في المائة إلى 50 في المائة من حجم المادة الأصلية(25).

يضيف الباحث «Roger Mucchielli - روجي ميشيلي» إلى هذه الأنواع الخمسة من الملخصات المصنفة من طرف «جاك شومبي» نوعا سادسا يتمثل في العنوان إذا كان بالفعل معبرا بصورة واضحة ودقيقة عن كل مضمون الوثيقة. وهو يمكن أن يختصر في كلمة واحدة كما هو الشأن في حالات المقالات العلمية، والصحفية .. إلخ.

كما طرح ميشيلي في تصنيفه لأنواع الملخصات الملخص «الدال - indi-catif» مستقلا عن الملخص «الوصفي - signalitique» خلافا لما قام به جاك شومبي بهذا الصدد. معتبرا (ميشيلي) أن الملخص الأول (الدال) هو وصف

شامل، وأكثر تفصيلا لمحتوى الوثيقة، وهو يتكون من 50 كلمة إلى 200 كلمة. عكس النوع الثاني (الوصفي) الذي طرحه بالشكل الذي أورده فيه جاك شومبي والذي سبق التطرق إليه.

وإن الملخص الدال وفق الطرح السابق لا يختلف عن الملخص الإخباري إلا من حيث أن هذا الأخير يتضمن إلى جانب الوصف الكامل لمحتوى الوثيقة استنتاجات المؤلف ومواقفه الشخصية.

ب - تصنيف الملخصات حسب المصدر

إن هذا النوع التصنيفي للملخصات يعين هذه الأخيرة ليس على أساس الشكل الذي تبدو فيه بعد التحليل، وإنما حسب مصدرها أي معدها (المحلل) وهي تتوزع على نوعين كما يلي:

- ملخص المؤلف le résumé d'auteur

هو الملخص الذي يقوم بإنجازه صاحب العمل لعمله. لذا يأخذ في أغلب الأحيان شكل الملخص الإخباري، ويمتاز عن غيره من الملخصات الأخرى، أن معده (المؤلف) له دراية كافية بالمحتوى الأصلي للوثيقة، وبالتالي يكون اعداداه أفضل.

- ملخص المحلل المختص le résumé d'analyste

إن ملخص المحلل المختص كما يشير إلى ذلك العنوان يقوم باعداده محلل مختص له خبرة كبيرة في مجال عمله هذا.

وإن إجراء التحليل التوثيقي بواسطة التكتيف النصي (التلخيص) لا يخضع كما نعلم من حيث التطبيق إلى قاعدة منهجية محددة الخطوات، يجب على الباحث تطبيقها في عمله هذا. لأنها عملية تخضع أكثر إلى مهارة

الشخص القائم بهذه العملية، لكن توجد هناك بعض العوامل التي تتحكم في إنجاز هذا العمل التحليلي، منها ما هو متعلق في الحالة الأولى بطبيعة الوثيقة نفسها: هل تتطلب تحليلا عميقا أو تحليلا سريعا. وهذا حسب الموضوع الذي تتناوله، وفي الحالة الثانية بالجهة المستقبلية للملخص، هل هي جهة مختصة تفرض إنجاز التحليل التلخيصي لمضمون الوثيقة وفق نموذج معين، أو هي جهة عامة ذات علاقة بكل القراء، وبالتالي يجب اتباع أسلوب معالجة بسيط يأخذ بعين الاعتبار هذا الاستخدام المتنوع للعمل المنجز. وفي الحالة الثالثة بالهدف المحدد للتحليل في حد ذاته، هل هو تحليل هدفه نشر معلومات على القراء، فقط، أو غايته أن يكون مادة قاعدية لإنجاز عمل فهرسي يستخدم في تخزين المعلومات، أو أن يوظف في إنجاز فهرس يساعد بدوره على إعداد بطاقة بحث "fichier".

ومن أجل إعداد هذه الأعمال التلخيصية بلغة سليمة واضحة، ودقيقة، يرى الباحثون ضرورة التقيد ببعض الإرشادات التي يُلخصونها في الصياغة بجمل قصيرة. بعيدا عن أسلوب البرقيات القائم على حذف الكلمات الأدائية (الحروف، الظروف ... إلخ) الخالية من المعنى، واستعمال صيغة الغائب، والزمن الواحد في تصريف الأفعال، التي تبني للمعلوم. مع تجنب استعمال المفاهيم ذات المعاني الواسعة، والكلمات غير الشائعة التداول، والاختصار الرمزي للمصطلحات (Abréviation) والتنوع المفرداتي غير المجدي ... إلخ.

2 - التحليل التوثيقي بواسطة الفهرسة indéxation

إن فهرسة الوثائق هو النوع الثاني من التحليل المطبق في علم التوثيق، وهو يقوم على وصف الوثيقة وضبط خصائصها بمساعدة مجموعة من العناصر أو المفاهيم المستخرجة من نصها، وتحويلها إلى لغة توثيقية

باستخدام أدوات الفهرسة المتمثلة في أنظمة التصنيف المطبقة في هذا المجال، وفي القواميس التصنيفية للكلمات "les thesaurus" حسب ما يربطها من علاقات لغوية، دلالية ومنطقية، أو حسب إنتمائها إلى تخصص معين (26). وبذلك فإن الخطوات المنهجية المطبقة في التحليل التوثيقي بواسطة الفهرسة تخضع في تطبيقها إلى مرحلتين أساسيتين هما (27):

أ - المرحلة الأولى:

هي مرحلة استخراج "extraction" المفاهيم، والباحث هنا يطبق طريقته الخاصة في التعرف على هذه المفاهيم، ويختار أسلوب القراءة السريع الذي يناسبه، ويمكنه من العثور عليها بسهولة في النص على مستوى المقاطع الغنية بالمعلومات مثل: العناوين، ملخصات المؤلف، المداخل، الجمل الأولى من كل فقرة، المقدمات التمهيدية، الخلاصات ... إلخ. وإن هذا الفرز للمفاهيم يخضع من حيث التطبيق إلى عدة عوامل منها أن هذا الاختيار للمفاهيم لا بد من أن يراعي الأهداف المسطرة داخل مركز التوثيق في المجال المذكور، وكذا احتياجات القراء من ذلك، إلى جانب الأساليب الجاري بها العمل في تخزين المعلومات. وأيضاً المتطلبات الآنية للنظام التوثيقي المعتمد. كما يراعي في إنجاز هذا الفرز للمفاهيم ما يلي:

أولاً: عامل الشمولية "exhaustivité" أي أن عدد المفاهيم الذي يجري فرزها يكون معبراً تعبيراً كاملاً وتاماً عن محتوى الوثيقة، وهو يخضع في هذا الجانب إلى نوع النظام التوثيقي المعمول به داخل المكتبة.

ثانياً: عامل الخصوصية "la spécificité" وهو العامل ذو العلاقة المباشرة بالأهداف المسطرة للفهرسة، هل هي ذات غاية نشرية للمعلومات، أو هي قاعدة أساسية لوضع الفهرس.

ب - المرحلة الثانية:

تكمن المرحلة الثانية **للتحليل التوثيقي** بواسطة الفهرسة في ترجمة المفاهيم أو العناصر التي سبق استخراجها في المرحلة الأولى إلى لغة توثيقية، والخطوات المتبعة في هذا المجال تخضع من حيث الإجراء إلى طبيعة القواعد الخاصة بكل مركز أو مكتبة، والمدونة في السجل الفهرسي المخصص لهذا الغرض.

وإن الباحث في ترجمته لهذه المفاهيم إلى لغة توثيقية يعتمد بالدرجة الأولى على العلاقات التركيبية (التوليفية) التي توصل الباحث إلى إقامتها بين المفاهيم أثناء استخراجها من نص الوثيقة. وهي علاقات كما نعلم لا تبرز إلا في سياق القراءة التحليلية للمضمون، وعلى أساسها يتم تنظيم هذه اللغة التوثيقية.

- التحليل التوثيقي الآلي analyse automatique :

إن تطور وسائل الطبع، وتوسع النشر، وتقدم وسائل المواصلات في العالم جعل مراكز التوثيق والمكتبات تستقبل يوميا آلاف الوثائق كما سلف الذكر. وتشير بهذا الصدد المراجع التي تناولت هذا الموضوع إلى أن المركز التوثيقي للمركز الوطني للبحث العلمي (C.N.R.S.) في فرنسا مشترك (سنة 1968) في 14500 دورية، وفي 7000 جهة نشر. وهو الكم الوثائقي الذي يؤدي معالجته إلى وضع أكثر من 600.000 بطاقة وصفية "fiches signalitique". كما أن المكتبة الوطنية الفرنسية تستقبل يوميا 7000 وثيقة. وإذا ألقينا نظرة على محتويات هذا العدد الضخم من الدوريات، فإننا نجد بعضها يتكون من مئات المقالات العلمية مثل: المجلة الأمريكية PHY Sical Reviw « تنشر سنويا لوحدها 1800 مقال أصلي(28) أمام هذا العدد الهائل من الوثائق وجدت

مراكز التوثيق، والمكتبات نفسها مضطرة إلى تطوير أدوات عملها وأساليب معالجتها، وكان عليها استغلال التقدم التكنولوجي الحاصل في مجال الاكتشافات المحققة في مجال استغلال الحاسب الآلي في أغراض معالجة المعلومات، حيث بدأت التجارب في هذا المجال في الخمسينيات، ليتوصل الباحثون بدءاً من الستينيات إلى استخدام الحاسب الآلي في مجال التحليل التوثيقي. وظهر بهذا الصدد مصطلح التحليل التوثيقي الآلي - Analyse documentaire automatique في شكل عدة أساليب علمية مستقلة إلى جانب الأساليب الأخرى المعروفة من قبل في علم التوثيق، وهي أساليب عبارة كما عرفها الباحث Maurice Coyaude: عن مجموعة من العمليات المأخوذة من الرياضيات، واللسانيات، والبرمجة، والمستخدمه في فرز بعض العناصر أثناء التحليل الآلي لنص الوثيقة بتطبيق الأساليب التي يتعامل المحلل على أساسها مع النص كما هو دون تغيير شكله أو مضمونه، أو باتباع الأساليب التي يقوم فيها المحلل بإعادة البناء اللغوي والمضموني للنص أو باستخدام الأسلوبين معا في آن واحد (29).

ويتجلى من تعريف التحليل التوثيقي الآلي أن هذا الأخير يقوم في معالجته المعلوماتية للنص على مبدأ استخراج بعض العناصر المفهومية على غرار أسلوب التحليل التوثيقي بواسطة الفهرسة، الذي هو عبارة عن معالجة يدوية تقليدية لمحتوى الوثيقة، لكن بتطبيق تقنيات احصائية آلية عن طريق حساب ترددات هذه العناصر في النص، وهو ما يوضح أن التحليل التوثيقي الآلي للوثائق عبارة عن أساليب تقوم أيضا على المعالجة المعلوماتية بواسطة الفهرسة لكن بتقنيات آلية متطورة، مؤسسها الأول هو الباحث « Luhn - لوهن » صاحب أسلوب « key word in context ».

وتبعاً لما ذكر فإن التحليل التوثيقي الآلي. يضم فئتين من أساليب التحليل، وهو التقسيم الذي تم على أساس طبيعة الاجراءات البحثية المعتمدة في كل

فئة من الفئتين (30) على النحو التالي:

- فئة الأساليب الإحصائية الآلية: يقوم الباحث في هذا النوع من أساليب التحليل التوثيقية، الفهرسية الآلية بعرض كلمات نص الوثيقة على الحاسب الآلي الذي له ذاكرة في شكل قاموس للكلمات الفارغة من المعاني anti-Dictionnaire (ال التعريفية، الضمائر، الحروف، الظروف .. إلخ) وغير الممتلة لدلول معين وهذا من أجل تخلص النص من هذه الكلمات العديمة المعنى لإبقاء فقط الكلمات التامة الدلالة التي يقوم الحاسب الآلي في خطوة موالية بحساب درجة تردها في النص لتعرض في خطوة ثالثة على جدول الحد المتوسط للترددات. حيث يحتفظ فقط بالكلمات التي لها معدلات ترددات أكبر من هذا الحد المتوسط لتكون أساس هذه الفهرسة الإحصائية الآلية. لكن التجربة بينت أن هذه الأساليب الإحصائية تحتوي على عيوب علمية كثيرة لاعتمادها فقط على جانب الحضور الكمي للكلمات في النص دون اعطاء الأهمية إلى الجوانب الكيفية في التحليل مثل: عدم الأخذ بعين الاعتبار الظهور المتنوع لمفهوم معين في عدة مفردات مؤدية للمعنى نفسه (31) ... إلخ. وأمام هذا الضعف العلمي كان على علماء علم الوثائق البحث عن أساليب تحليل توثيقية آلية أكثر دقة من حيث الاهتمام بالجوانب الكيفية لمفردات النص، ووجدوا أن أساليب التحليل المستخدمة في اللغة من طرف اللسانيين هي الأنسب لذلك.

- فئة الأساليب اللغوية الآلية:

أمام عجز الأساليب الإحصائية في القيام بدورها كاملا في مجال التحليل التوثيقي، اتجه الباحثون في علم التوثيق إلى الأساليب التحليلية المطبقة في اللسانيات لأغراض لغوية. هذه الأخيرة التي تقوم كما نعلم على دراسة

العلاقات بين المكونات الأساسية للخطاب "discours" (وحدات الكلمات) والدراسة الوصفية للعلاقات الموجودة بين وحدات الخطاب، والوظائف المرتبطة بها (32).

إن الفهرسة الآلية حسب الأساليب التحليلية اللغوية محل العرض تعتمد في معالجة نص الوثيقة على خطوتين هما (33):

الخطوة الأولى:

يقوم الباحث في هذه الخطوة بالمعالجة المفرداتية لنص الوثيقة، وفيها يتم تحديد الكلمات التي يشملها التحليل وهي المعالجة التي تجري على عدة أسس منها الأساس التشكيلي (morphologique) للكلمات، أي هل يتم التحليل وفق مصطلحات (les termes) معينة، أو وفق المقاطع المكونة للجملة (مقاطع المبتدأ، مقاطع الخبر ... إلخ) أو على الأساس الدلالي "sémantique" الذي تصنف فيه مصطلحات النص أثناء التحليل إلى ثلاث فئات هي كالتالي:

- الكلمات الفارغة من المعنى التي لا تؤخذ بعين الاعتبار في هذا التحليل.
- المصطلحات الدالة ذات المعنى الواضح، والتي تخضع هنا إلى المعالجة التوثيقية باختزال المفردات (synonymes) المؤدية لنفس المعنى.
- المصطلحات الغامضة المعنى، التي تخضع أيضا إلى المعالجة التوثيقية بالرجوع إلى سياقاتها في النص لتحديد مدلولاتها بدقة، واختزال هنا الكلمات ذات المعاني المختلفة (polysemies).

الخطوة الثانية:

تقوم الخطوة الثانية من التحليل اللغوي الآلي للوثيقة بترجمة المصطلحات الغامضة في سياقاتها إلى لغة طبيعية في النص، أي القيام بالتفسير اللغوي لها من خلال البحث عن العلاقات اللغوية القائمة بين المصطلحات المذكورة. حيث تجري هذه العملية وفق بحث العلاقة القائمة بين كل مصطلحين، ويمكن الوصول إلى طبيعة هذه العلاقات بتطبيق تقنيات التحليل اللغوي المعروف لدى «Z.H. Harris - ز. د. هاريس» (34) أو عند «Chomsky - شومسكي» (35) مثل أسلوب التحليل حسب السلسلة اللغوية "par chaine" أو أسلوب التحليل حسب المكونات اللغوية "par constituant" أو أسلوب التحليل التحويلي (transformationnelle) (36).

ونشير في نهاية هذا المقال إلى أن تحليل المضمون في الأغراض التوثيقية لا يتناول فقط النصوص المكتوبة، بل أيضا وسائل الإعلام الأخرى، مثل: الأفلام، الأشرطة المسجلة، الصور، الخرائط، المخططات ... إلخ. وهي وسائل يتم تحليلها، إما على أساس الشكل، أو على أساس الموضوع، أو على أساس سيمولوجي (أي انطلاقا من ما تتميز به من مميزات خاصة على مستوى الخط المستعمل، ونوع الطباعة، واللون ... إلخ).

- (1) Jacques Chaumier, Analyse et langages documentaires - le traitement - linguistique de l'information. Documentaire. Entreprise Moderne d'Édition, Paris 1952, p. 27.
- (2) - أحمد بن مرسل، أساليب تحليل الخطاب في أبحاث الإعلام والاتصال، المجلة الجزائرية للإتصال، العدد 15 - جانفي - جوان 1997، معهد الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ص 317.
- (3) Dictionnaire encyclopédique Quillet, Tome: A.Bk, librairie Aristide Quillet, - Paris, 1979, p. 245.
- (4) - محمد قبيسي، علم التوثيق والتقنية الحديثة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1973، ص 74.
- (5) Jacques Chaumier, Analyse et langages documentaires - le traitement - linguistique de l'informatique Documentaire. Op. cit., p. 13.
- (6) Jacques Chaumier, L'analyse documentaire, Entreprise Moderne d'éditions, - Paris, 1977, p. 19.
- (7) - جيهان أحمد رشتي، الإعلام ونظرياته في العصر الحديث، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 1971، ص 43.
- (8) - لخضر يدروج، الإتصال والسيادة، واتجاه التدفق العالمي للإعلام، مجلة دراسات عربية، العدد 5-6 مارس - أبريل 1995، بيروت، ص 55.
- (9) Maurice Coyaud, Nelly siot- de canville, L'analyse automatique des - documents, Mouton et Cie, France, p. 18.
- (10) Jacques Chaumier, Analyse et langages documentaires - le traitement - linguistique de l'informatique Documentaire. Op. cit., p. 27.
- (11) - محمد السعيد فودة، التطورات الحديثة في الفهرسة الوصفية - التقنين الدولي للوصف البيبلوجرافي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص 18.
- (12) Jacques Chaumier, Les techniques documentaires, Presse Universitaire de - France, 1974, p. 14.

- (13) - الفيروز أبادي، القاموس المحيط، الجزء الثالث، دار العلم للجميع، بيروت، د.ت. ص 287.
- (14) - Dictionnaire encyclopédique Quillet, Tome: CHAT-E, librairie Aristide - Quillet, Paris 1934, p. 1286.
- (15) - Jacques Chaumier, Les techniques documentaires, op. cit., p. 5.
- (16) - محمد قبيسي، مرجع سابق ذكره، ص 151.
- (17) - محمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقانياته، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، ص 191.
- (18) - المرجع السابق، ص 189 حتى ص 193.
- (19) - Jacques Chaumier, Les techniques documentaires, op. cit., p. 5.
- (20) - Ibid, p. 7.
- (21) - Ibid, p. 8.
- (22) - Ibid, pp. 10, 11.
- (23) - Jacques Chaumier, Analyse et langages documentaires - le traitement linguistique de l'informatique Documentaire. Op. cit., p. 30.
- (24) - Ibid., p. 20.
- (25) - Roger Mucchielli, L'analyse de contenu des documents et des communications, 4ème édition, les éditions E.S.F. Entreprise Moderne D'éditions, librairies techniques, Paris, 1982, pp. 42-43.
- (26) - Ibid., p. 36.
- (27) - Jacques Chaumier, Analyse et langages documentaires - le traitement linguistique de l'informatique Documentaire. Op. cit., p. 38.
- (28) - Encyclopaedia Universalis.
- (29) - Maurice Coyaud, op. cit., p. 1.
- (30) - Ibid., p. 7.
- (31) - Jacques Chaumier, Analyse et langages documentaires - le traitement linguistique de l'informatique Documentaire. Op. cit., p. 64.

Ibid., p. 24. - (32)

Maurice Coyaud, op. cit., p. 19. - (33)

Z. S. Harris, Les structures distributionnalismes, Revue langage, no 23, 20 - (34)
décembre 1970, librairie Maurice Didier, Paris, p. 16.

Maurice Coyaud, op. cit., p. 28. - (35)

Ibid, p. 19. - (36)